العرب
الجمعة 2020/08/28
السنة 43 العدد 11803

الإعلام الخليجي استفاد من الوباء بتوطيد الثقة مع الجمهور

أزمة كورونا وضعت الإعلام الصحي على المحك

استعداد للتعامل مع الرأي العام ونقل المعلومة الدقيقة

يؤكد خبراء إعلام واتصال خليجيون أن الإعلام قد يكون الصديق والعدو في آن واحد خلال الأزمات؛ إذ تفاقم المعلومات المغلوطة من حدة الأزمة خصوصا تلك التي برزت على مواقع التواصل، بينما نجح الإعلام التقليدي في استعادة ثقة الجمهور، عبر المحتوى الموثوق ورسائل التوعية.

الرياض - حلل الدكتور عبيد الشقصي، الرئيس التنفيذي لمركز التدريب الإعلامي بسلطنة عمان، وضع الإعلام ما قبل أزمة كورونا وما بعدها؛ لافتًا إلى أن الأزمة أحدثت تحولًا جوهريًا في طريقة الوصول للجمهور، وبيّنت الفرق بين الإعلام التقليدي ووسائله، والإعلام الحديث.

وقال الشقصي خلال ندوة بعنوان "الإعلام ما بين توالي الأزمات وتحديات المستقبل.. (فايروس كورونا أنموذجًا)"، إن "الجهات الرسمية أدركت هذا التحول فزادت الاهتمام بحساباتها عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث الأثر الكبير الذي يمكن أن يُحدثه الإعلام الرقمي المباشر في تواصله مع الجماهير".

واستطرد أنه "لا يمكن الاعتماد على المنصات الاجتماعية وحدها، وإن كانت السرعة وقياس الرأي عاملين مهمين في صناعة القرار وتوجيهه للمتلقي؛ لذلك ستجتهد الجهات الرسمية لتطوير وتفعيل حضورها عبر تلك المنصات".

ودعا الجهات الرسمية لتأهيل كوادرها ووضع الاستراتيجيات الإعلامية الأفضل لإدارة الأزمات إعلاميًا؛ لأن الدراسات الحديثة تشير إلى ضعف كبير لدى كثير من الدول والمؤسسات في جانب التعامل الإعلامي مع الأزمات الطارئة.

وهدفت الندوة العلمية الإعلامية إلى الوقوف على التحديات التي تواجه الإعلام والمؤسسات الإعلامية في التعامل مع الأزمات، وما أحدثته من تغييرات على الأساليب والوسائل والتقنيات المستخدمة من خلال تلاقي وتفاعل الباحثين والمختصين والمهتمين بالشأن الإعلامي عمومًا، وإعلام الأزمات خصوصًا في هذه المرحلة؛ للتعريف به وتبيين أسسه واستراتيجياته.

واعتبر الشقصي أن "الإعلام ربما يكون الصديق والعدو في آن واحد؛ فمن خلال المعلومات المغلوطة قد يخلق الإعلام الأزمة؛ أكثر من مجرد تأجيجها، خصوصًا مع أزمة مثل كورونا؛ لما يكتنفها من غموض، ولأنها مفاجئة وسريعة، بينما يؤدي الإعلام رسالته بعناية ويسهم في حل الأزمات بإيصاله للمعلومات السليمة، وأن ينقلها عن مصادرها الموثوقة، مثل الجهات الصحية".

وتحدّث عن موجة إعلام منصات التواصل، الذي تأثر بحضور الدخلاء على مهنة الإعلام وقال "إن الأزمات ليست مجالًا للباحثين عن الشهرة؛ لأن ترويج المعلومات غير الدقيقة من المؤثرين، يصنع الأزمات ويزيد من حدتها، وعلى هؤلاء الالتزام بالمصداقية وتحري الدقة؛ ولهذا يجب على الإعلام التقليدي الرصين أن يواكب التطور التقني؛ لأن التأخر عن مواكبة مستجدات وسائل الإعلام وتطورها يُفقدها ما يجب أن تكون عليه من زيادة الانتشار وقوة التأثير".

> الأزمات ليست مجالا لمؤثري مواقع التواصل الباحثين عن الشهرة؛ لأن ترويج المعلومات غير الدقيقة يزيد من حدتها

وناقشت الندوة التي نظمها جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، مساء الأربعاء، أربعة محاور رئيسية حول مفهوم الأزمات والعلاقة بين الإعلام والأزمات، ثم التعاطي الإعلامي مع جائحة كورونا، والرؤى المستقبلية في إدارة الأزمات إعلاميًا، والدور الإعلامي للجهات الصحية الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد الدكتور محمد الحيزان، خبير الإعلام والاتصال السعودي، أن الرابط الإعلامي لأزمة، مثل جائحة كورونا، هو ما تحدثه من أثر على الأرواح، وعلى الرأي العام وعلى السمعة، وهي تصب أثرها بشكل مباشر على الرأي العام وتهدد مصالح الدول والمؤسسات.

وأضاف أن قطاع الإعلام استفاد من هذه الأزمة بالتأكيد على ثقة ومتانة الإعلام التقليدي.

وتطرق الحيزان إلى الصراع الإعلامي القائم بين منصات التواصل الاجتماعي والمؤثرين من جهة، والجهات الإعلامية الرسمية من جهة أخرى، ورأى أن "الجهد الاتصالي الجماعي الذي أحدثته وسائل الاتصال الحديثة وإمكانياتها؛ لا يتيح للجميع تصدّر المشهد، ولا ينفي أن المرحلة بكثافة تقنيات الاتصال ومنصاته، صَنَعت أسماء وأوجدت نوافذ لنقل المعلومات والأخبار؛ ولكن يبقى هؤلاء (اتصاليين) لا نصادر جهودهم ولا نتبناها؛ إلا أن التنافسية المتسارعة ستنتج أشكالًا وقوالب إعلامية مختلفة عن السائد، ويبقى الأهم هو ا لالتزام بالقيم الإعلامية والأمانة والصدق والاعتماد على المصادر الموثوقة".

وشدد على أهمية الحرص على شفافية المعلومات وسرعة تزويد الجماهير بها، مؤكدا ضرورة الاستفادة من هذه الأزمات لتصبح الجهات المعنية على استعداد دائم للتعامل مع الرأي العام ومنع تداول الشائعات المؤججة التي تفاقم الأزمات؛ ولفت إلى أن أقل ما يمكن أن توضحه مع كل طارئ يحدث؛ أنها على علم بالأزمة وتطمئن الجمهور.

ويواصل جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج أعماله ومبادراته عن بُعد، مكثفًا جهوده منذ بداية جائحة كورونا لاستحداث مبادرات وفعاليات تُسهم في مواجهة الآثار التي فرضتها الأزمة. من خلال تبادل المعارف الأكاديمية والخبرات المهنية حول أشكال التغطيات لأزمة الفايروس في دول الخليج، وأكثرها نجاحًا.

وتحدث الدكتور أحمد عجينة، مستشار التسويق والعلاقات العامة بمجلس الصحة لدول الخليج، عن كيفية التعاطي الإعلامي الخليجي مع أزمة كورونا وأوضح أن "الإعلام الصحي بمفهومه الصحيح تجاوز مرحلة السباق ومجرد النشر والوصول للجمهور، ويبقى التحدي الأكبر في الرسالة الإعلامية الوقائية والسلوكية التي من شأنها أن تغير المفاهيم نحو إيجابية الحياة الصحية والوعي المجتمعي الصحي".

وأضاف أن الهدف الإعلامي اليوم يركز على تكرار وتكثيف الرسائل الإعلامية الأسمى في التوعية والتثقيف الصحي، وقد أثبتت أزمة كورونا قوة ومتانة القطاع الصحي الخليجي، لأن تحولات الأزمات الصحية تتطلب الإنذار والاستعداد والوقاية.

وأشار إلى أنه "بينما تبين ضعف الاستراتيجيات لدى بعض الجهات، أدت وزارات الصحة الخليجية دورها باقتدار، ولا نزال نطالب بتمكين الجهات الإعلامية الصحية في ظل التهديدات المتوقعة لموجة ثانية للجائحة؛ فالاستعداد الإعلامي يتيح للمسؤول عن صنع القرار سرعة إيجاد الحلول متى ما كانت الرسائل الإعلامية تصل للجميع من الأفراد إلى القطاعات ذات العلاقة أيًا كانت".

وتابع "إن أزمة كورونا وضعت الإعلام الصحي على المحك، ولفتت الأنظار إليه بعد أن كان لا يُنظر إلى أهميته كوسيلة توعية عالية الحساسية لأهمية المعلومات التي يبثها، وضرورة أن تكون دقيقة وناجحة في أثرها الذي تتركه على المتلقي، مع ضرورة استغلال إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي وتأهيل الكوادر الإعلامية الصحية للتعامل معها".

ونوه إلى أن "مشاهير المنصات الاجتماعية هم أدوات للوصول والتأثير، ويجب ألا تترك الجهات الإعلامية الرسمية المجال لبعض الفئات لتتسلق على الأزمات وتستغلها لزيادة الشهرة عبر تداول المعلومات الحساسة التي تهم حياة الناس".

وعقد جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج عدة اجتماعات خلال الفترة الماضية عبر تقنية الاتصال المرئي، ومنها اجتماعان لمسؤولي الإذاعات والتلفزيونات الخليجية من خلال اللجنتين الدائمتين لمسؤولي إذاعات وتلفزيونات دول مجلس التعاون، واجتماع اللجنة الدائمة للتوثيق الإعلامي، والاجتماع الثالث لمسؤولي التدريب بالدول الأعضاء.

وخرجت الاجتماعات بتوصيات أبرزها تكليف الجهاز بمتابعة تشكيل فريق عمل من المعنيين بالدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون والجهات المختصة؛ لإعداد تصور شامل لخطة إعلامية موحدة لدول مجلس التعاون؛ لمواجهة الأزمات إعلاميًا، وإنشاء منصة رقمية ضمن البوابة الإلكترونية لجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج؛ لعرض المواد الإعلامية المتعلقة بأزمة كورونا، والتي أنتجتها الدول الأعضاء والمنظمات الخليجية المتخصصة.

كما نظّم دورات تدريبية استهدفت قطاعي الإذاعة والتلفزيون في جانب إدارة الأزمات إعلاميًا، بالإضافة إلى دورة بعنوان "إدارة منصات التواصل الاجتماعي"؛ لما لمواقع التواصل من تأثير وارتباط بإعلام أزمة كوفيد – 19، واستهدفت الدورات المقامة عن بُعد قرابة 70 متدربًا ومتدربة من مختلف الهيئات الأعضاء ومنظمات العمل الخليجي المشترك، والأمانة العامة لمجلس التعاون وجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.

مطالب بالإفراج عن صحافي اختطف أثناء تغطية مظاهرات في ليبيا

طرابلس - دعا صحافيون ومنظمات مدافعة عن حرية الصحافة في ليبيا إلى الإفراج الفوري دون قيد أو شرط، عن مدير إذاعة "الجوهرة"، سامي الشريف، الذي اعتقل قبل يومين أثناء تغطيته المظاهرات في طرابلس.

وقال صحافيون مقربون من الشريف والمركز الليبي لحرية الصحافة، إنه اختطف الأحد الماضي من قبل أشخاص يرتدون الزي العسكري، في أثناء تغطية الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإنهاء الفساد وسياسة إفقار الشعب الليبي.

ولم تكشف أي جهة عسكرية أو أمنية مسؤوليتها عن الواقعة أو الدوافع. وحمّل المركز المسؤولية الكاملة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي، مطالباً بالتحرك لضمان سلامة الشريف والكشف عن مصيره فوراً.

وأعرب صحافيون عن خشيتهم من تفاقم الانتهاكات والاعتداءات عليهم في ظل حالة التوتر في المدينة واستهداف القوى الأمنية والمتظاهرين، واختطاف الناشطين، خصوصا مع إلقاء المسؤولية على "جهات مجهولة" في حالة الاختطاف.

وتحول الصحافيون والمراسلون على مدى سنوات الحرب الليبية الأخيرة إلى هدف أثناء تغطيتهم للمعارك في جبهات القتال.

ودفعت وسائل الإعلام الليبية ثمناً باهظاً جراء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه ليبيا، حيث تواجه وسائل الإعلام والصحافيين أزمةً لم يسبق لها مثيل، بسبب الوصاية على المنابر الإعلامية والرقابة على ما تنشره من معلومات.

وطالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، الأربعاء، بوقف جميع أشكال الممارسات والانتهاكات التي تمس حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام وحق التظاهر السلمي، مناشدة بوقف ممارسة سياسة تكميم الأفواه أو تقييد العمل الصحافي والإعلامي في ليبيا.

وناشدت اللجنة في بيان لها جميع السلطات الأمنية والعسكرية في ليبيا بضرورة الالتزام بالقوانين والأعراف والمواثيق والإعلانات الدولية الضامنة لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام.

> المركز الليبي لحرية الصحافة يحمل حكومة الوفاق المسؤولية عن سلامة سامي الشريف والكشف عن مصيره

وجددت اللجنة تأكيدها على أن حرية الصحافة والإعلام أساسية لتحقيق السلام والعدالة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمواطنة والحريات العامة.

وسبق أن حذرت منظمة مراسلون بلا حدود في احد تقاريرها من إفراغ ليبيا من الصحافيين بسبب استمرار الانتهاكات ضدهم وتفشي سياسة الإفلات من العقاب، في ظل فشل الحكومات الموجودة، سواء عن قصد أو عن عجز، في حماية الإعلاميين وتتبع الأطراف المتورطة في جرائم ضدهم.

وتقبع ليبيا في أواخر قائمة التصنيف العالمي لمؤشر حرية الصحافة الذي تصدره منظمة مراسلون بلاحدود، حيث احتلت عام 2020 المرتبة 164 من أصل 180 دولة.

منع مرور الطواقم الصحافية ليلا يعيق عمل وسائل الإعلام في بغداد

بغداد - تواصل القوات الأمنية في مناطق من العاصمة العراقية بغداد، منع مرور الطواقم الإعلامية والصحافية من المرور بعد الساعة العاشرة ليلا، زاعمة أن اللجنة العليا ألغت جميع الاستثناءات.

وتعاني الطواقم الصحافية والإعلامية من الاحتجاز لفترات طويلة في العديد من شوارع العاصمة منذ ثلاث ليال، الأمر الذي تسبب في عرقلة عمل وسائل الإعلام والقنوات الفضائية التي يضطر العاملون فيها إلى التنقل في الليل.

واشتكى عدد من الصحافيين ليلة الأربعاء من المنع ومكوثهم داخل مركباتهم لفترات طويلة، بعد يوم عمل شاق في وسائلهم الإعلامية، وتأخر وصولهم إلى منازلهم، مؤكدين أن القوات الأمنية أبلغتهم أنها تلقت أوامر من الجهات العليا بمنع مرور أي شخص، واقتصار الاستثناءات على الكوادر الطبية والصحية فقط، وتسبب هذا الإجراء في إرباك عمل عدد من وسائل الإعلام التي تعمل على مدار اليوم.

وأعربت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق عن أسفها لهذا الإجراء الأمني، وقالت في بيان أنها "تعتبر ما يحصل مع الصحافيين تعسفا وقفزا على الأوامر الصادرة من اللجنة العليا للصحة والبيئة التي شملت الكوادر الصحافية والإعلامية، كما يدخل هذا الإجراء في خانة منع العمل الصحافي المكفول دستوريا".

وأكدت الجمعية أن هذا الإجراء تكرر قبل نحو شهرين وتسبب في إيقاف العديد من البرامج السياسية والنشرات الإخبارية للفضائيات، وسرعان ما عالجته اللجنة بمنع القيادات الأمنية من اتخاذ أي إجراء دون العودة إليها. وتطالب الجمعية اللجنة العليا بالتدخل لرفع هذا الحيف عن الكوادر الإعلامية والصحافية، والسماح لهم بالمرور دون معوقات، خدمة للصالح العام.

يذكر أن نقيب الصحافيين العراقيين مؤيد اللامي، أعلن في مايو الماضي عن الحصول على موافقة من السلطات الأمنية على استثناء الصحافيين من قرار حظر التجوال الشامل.

وشمل حظر التجوال فور صدوره وسائل الإعلام، بعد أن كانت مستثناة من القرارات السابقة.

وقبل استثناء الإعلاميين من الحظر تم منعهم من الحركة في العاصمة بغداد وقال صحافيون إن "بعض نقاط التفتيش في العاصمة منعت سيارات البث التابعة لبعض الفضائيات.

حرية التنقل جزء من حرية العمل الصحافي